

بيان مشترك

تدهور الأوضاع الامنية في سورية

يزيد من اعداد الضحايا والمعتقلين والمهجرين والفارين

إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، مازلنا نؤكد على استمرارية واحقية المطالب التي توجهنا بها الى الحكومة السورية، منذ عدة اشهر وحتى الان. من اجل تحمل مسؤولياتها كاملة والعمل على:

1- الموقف الفوري لدوامه العنف والمقتل ونزيف الدم في الشوارع السورية، آيا كانت مصادر هذا العنف وآيا كانت أشكاله ومبرراته .

2- اتخاذ قرار عاجل وفعال في إعادة الجيش إلى مواقعها و فك الحصار عن المدن والبلدات وتحقيق وتفعيل مبدأ حيادية الجيش أمام المخالفات السياسية الداخلية، وعودته إلى ثكناته لأداء مهمته في حماية الوطن والشعب، وضمان وحدة البلد.

3- كف ايدي الاجهزة الامنية عن التدخل في حياة المواطنين عبر الكف عن ملاحقة المواطنين والمثقفين والناشطين، والسماح لمنظمات حقوق الانسان بممارسة نشاطها بشكل فعلي.

4- تشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة و محايدة ونزيهة وشفافة بمشاركة ممثلين عن المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في

سورية، تقوم بالكشف عن المسببين للعنف والممارسين له، وعن المسؤولين عن وقوع ضحايا (قتلى وجرحى)، سواء أكانوا حكوميين أم غير حكوميين، وأحالتهم إلى القضاء ومحاسبتهم.

5- اتخاذ التدابير اللازمة والفعالة لضمان ممارسة حق التجمع السلمي ممارسة فعلية.

6- وضع جميع اماكن الاحتجاز والتوقيف لدى جميع الجهات الامنية تحت الاشراف القضائي المباشر والتدقيق الفوري في شكاوي التعذيب التي تمارس ضد الموقوفين والمعتقلين والسماح للمحامين بالاتصال بموكليهم في جميع مراكز التوقيف

7- إغلاق ملف الاعتقال السياسي وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، ومعتقلي الرأي والضمير، وجميع من تم اعتقالهم بسبب مشاركتهم بالتجمعات السلمية التي قامت في مختلف المدن السورية، ما لم توجه إليهم تهمة جنائية معترف بها ويقدموا على وجه السرعة لمحاكمة تتوفر فيها معايير المحاكمة العادلة

8- الكشف الفوري عن مصير المفقودين

9- ضمان الحقوق والحريات الأساسية لحقوق الإنسان في سورية، عبر تفعيل مرسوم الغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية.

10- الوقف الفوري لجميع ممارسات الاعتداء على المتظاهرين السلميين وعلى المواطنين الأبرياء، المرتكبة من قبل ما يسمى (اللجان الشعبية) أو (ما يعرف بالشبيحة)، ولاسيما ان فعل هذه العناصر، هو خارج القانون مما يقتضي إحالتهم للقضاء ومحاسبتهم، ومحاسبة جميع الداعمين لهم والممولين لأنشطتهم، باعتبارهم عناصر في منظمة تمارس العنف، وغير مرخصة قانونيا.

11- أن تكف السلطات السورية عن أسلوب المعالجات القمعية واستعمال القوة المفرطة، والذي ساهم بزيادة التدهور في الأوضاع وسوء الاحوال المعاشية وتعميق الازمات المجتمعية، ولم يساهم هذا الاسلوب القمعي بتهدئة الاجواء ولما بالعمل على ايجاد الحلول السلمية بمشاركة السوريين على اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم، هذه الحلول التي ستكون بمثابة الضمانات الحقيقية لصيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن لجميع أبنائه بالتساوي دون اي استثناء.

واننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، استندنا سابقا، والآن نستند، في مطالباتنا السابقة، على تواصل المعلومات التي تؤكد على تفاقم حالة العنف المسلح ونزيف الدم في الشوارع السورية، وتزايد عمليات الاغتيالات والمخطف والاختفاء القسري، والتهديد الدائم على أمن وامان حياة المواطن السوري. وقد ادت هذه الحالة العنيفة والدموية في سورية الى وقوع العديد من الضحايا (بين قتلى وجرحى) ومنهم التالية اسماؤهم:

الضحايا القتلى:

طفس-درعا:

· منيف بديوي الزعبي (بتاريخ 27/9/2011)

حمص:

· الدكتور علي عقيل نائب عميد كلية الهندسة المعمارية-الدكتور نائل الدخيل مدير كلية الكيمياء العسكرية (بتاريخ 26/9/2011)

· عبد السلام قريبي- شفيق عباس -عبد الرحمن مبيض- عبد الرحمن محمد خير المغربي-الحاج عدنان خاوج - مصطفى حسن باكير (بتاريخ 27/9/2011)

كفر رومة-ادلب:

· محمد أحمد بيور (بتاريخ 27/9/2011)

حماه:

· عبد الهادي هنداوي (بتاريخ 26/9/2011)

الاعتقالات التعسفية :

اضافة لما سبق, تتزايد حملات الاعتقال التعسفية بحق العديد من المواطنين السوريين وبحق بعض النشطاء السياسيين والمثقفين عبر نهج السلطات السورية, بالتعامل مع المعارضين والنشطاء, مما شكل وما زال يشكل انتهاكا صارخا للحريات الأساسية التي يكفلها الدستور السوري, وقد وصلتنا اسماء كثيرة ممن تعرضوا للاعتقال التعسفي والاختفاء القسري, وبعد التدقيق استطعنا توثيق الحالات التالية :

المقورية - دير الزور:

· محمد الجراد - أحمد الجراد - محمد محمود النهار (بتاريخ 27/9/2011)

دوما- ريف دمشق:

· الدكتور سمير الشيخ صالح - ماجد الدببس - راتب الدببس (بتاريخ 24/9/2011)

المتل- ريف دمشق:

· هارون موفق جندل . (بتاريخ 2692011)

داريا-ريف دمشق:

- فادي محمود معتوق - فراس محمود معتوق- محمود معتوق (بتاريخ 2792011)

كناكر-ريف دمشق :

· الشيخ عبد الرحمن الخطيب - سعيد الخطيب (بتاريخ 2692011)

درعا:

· الشاعر ابراهيم الصمادي (بتاريخ 2692011)

طفس - درعا:

· رامي بردان (بتاريخ 2692011)

· سامر حريدين- حمود الصباح- طارق عسكر - عبدالحميد كيوان (بتاريخ 2792011)

المسهوة - درعا:

· عبدالرحمن محمد المحمود المترجماني (بتاريخ 2692011)

المياودة - درعا:

· أمين جمعة الخطيب "يبلغ من العمر ٢٧ عاما" - نصار حمود الزهبي "يبلغ من العمر ١٧ عاما" (بتاريخ 2792011)

الكسوة - ريف دمشق:

· عبد المعين اللحام (بتاريخ 2592011)

· محمد أبو هلال (بتاريخ 2692011)

جسر الشغور - ادلب :

· قيس أباطلي - محمد فيزو- احمد ادلبي (بتاريخ 2592011)

معرشمشة -معرية النعمان- ادلب:

· المحامي حمود الكروم - أحمد عبد الحلیم المياسين- محمد عبد الحلیم المياسين- وائل عبد الحلیم المياسين - كمال حمود الكروم -
عزو حمود الكروم
بخ 2692011)
(بتار

سرمين -ادلب:

· خضر عمر متعب- فيصل عمر قرعوش (بتاريخ 2692011)

كللي-ادلب:

· بسام عبد اللطيف معدل -سعد محمد معدل- مصطفى خرزوم - أحمد محمد خرزوم - عادل محمد خرزوم - طاهر محمود طالب - ياسر ابراهيم وهيبه الحسن - عبد الحسيب عبد المقادر الحسيني معروف - صالح أسعد طالب (بتاريخ 2792011)

سراقب - ادلب:

· عبد الكريم أحمد بدر - أحمد ضياء حسين - ياسر الحمود(بتاريخ 2692011)

تل رفعت- حلب:

· الدكتور محمد سيفو الشيخ نايف - احمد ابن حميد الشيخ حج مصطفى - خالد بكري هلال - مأمون الحجى - محمد اسعد عساف - أحمد د اسعد عساف - محمود أسعد عساف- يوسف أحمد درياس- أحمد سامح درياس- حسن محمد ديمان- محمد المسعودي(بتاريخ 2692011)

حماء:

· المهندس إبراهيم عبد الرحمن (بتاريخ 2692011)

حيالين - حماة :

· محمد خالد الشبلي-موظف بمركز الاعداف بحماه-(بتاريخ 1192011)

· محمد خالد الشحادة موظف بالمركز البيطري بحماه(بتاريخ 2192011)

حمص:

· بلال جسون عمره 25 عام- حمزه المسلقيني من الموالييد 1993 (بتاريخ 2692011)

· معروف كرزون - محمد رعد - كمال صطوف - زكريا صطوف (بتاريخ 2792011)

حوارين - حمص:

· حذيفة محمود الفارس - أحمد قاسم الملحم - أحمد علي الدود (بتاريخ 2692011)

بانياس:

· رشاد حديفة- حسن محمد رضوان (بتاريخ 2692011)

· حمزة عثمان صهيوني (بتاريخ 2792011)

جيلة:

· خالدون خالد قناديل- معتز قصدير (تاريخ 2692011)

الملاذقية:

- أنس درويش (31 عاماً) - اسماعيل درويش (34 عاماً) - ومحمد ديبو (22 عاماً) (بتاريخ 21/9/2011)
- مازن محمد (29 عاماً) - صفوان محمد (37 عاماً) (بتاريخ 24/9/2011)
- زياد بيازيد (بتاريخ 2692011)

إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، إذ ددين ونستنكر بشدة الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري بحق المواطنين السوريين المذكورين أعلاه، ونبدي قلقنا البالغ على مصيرهم، ونطالب الأجهزة الأمنية بالكف عن الاعتقالات التعسفية التي تجري خارج القانون والتي تشكل انتهاكاً صارخاً للحقوق والحريات الأساسية التي كفلها الدستور السوري لعام 1973 وإننا نرى في استمرار اعتقالهم واحتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي لفترة طويلة، يشكلان انتهاكاً للالتزامات سوريا بمقتضى تصديقها على الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، كما نذكر السلطات السورية أن هذه الإجراءات تصطدم أيضاً بتوصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بدورتها الرابعة والثمانين، تموز 2005 وكذلك بتوصيات اللجنة ذاتها المتعلقة بالضمانات القانونية الأساسية للمحتجزين الفقرة (9) التي تؤكد على ضرورة اتخاذ تدابير فعالة لضمان أن يمنح المحتجز جميع الضمانات القانونية الأساسية منذ

بداية احتجازه، بما في ذلك الحق في الوصول الفوري إلى محام و فحص طبي مستقل، إعلام ذويه، وأن يكون على علم بحقوقه في وقت الاحتجاز، بما في ذلك حول المتهم الموجهة إليهم، والممثل أمام قاض في غضون فترة زمنية وفقاً للمعايير الدولية دون المساس بهم أو ممارسة التعذيب بحقهم.

وإننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، نبدي قلقنا البالغ من ورود أنباء عن استخدام التعذيب على نطاق واسع وممنهج، مما أودى بحياة العديد من المعتقلين، مما يشكل انتهاكاً صارخاً للحقوق والحريات الأساسية التي كفلها الدستور السوري لعام 1973 والالتزامات السورية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وكذلك للقانون الدولي الذي يحمي حرية التعبير. حسب ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام 1948م في المواد (18-20-21) وكذلك ما جاء في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وخاصة ما ورد في المادتين (18) و (19) حول حماية حرية الفكر والتعبير

ونعلن تأييدنا الكامل لممارسة السوريين جميعاً حقهم في التجمع والاحتجاج السلمي والتعبير عن مطالبهم المشروعة ونرى بان هذه المطالب محقة وعادلة وعلى الحكومة السورية العمل سريعا على تنفيذها. من اجل صيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي امن وواعد لجميع أبنائه دون أي استثناء.

واننا نؤكد على أن الحق في التظاهر السلمي مكفول ومعترف به في كافة المواثيق الدولية باعتباره دلالة على احترام حقوق الإنسان في التعبير عن نفسه وأهم مظهر من مظاهر الممارسة السياسية الصحيحة. كما هو وارد في المادة (163) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (3) و المادة (12). ان حرية الرأي والتعبير. مصنونة بالقانون الدولي العام وخاصة القانون الدولي لحقوق الإنسان. وتعتبر من النظام العام في القانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن القواعد الأمرية فيه، فلا يجوز الانتقاص منها أو الحد منها. كما أنها تعتبر حقوق طبيعية تلتصق بالإنسان، ولما يجوز الاتفاق علي مخالفتها، لأنها قاعدة عامة، ويقع كل اتفاق علي ذلك منعدم وليس له أي آثار قانونية. لذلك فإن الضع العنيف للمظاهرات السلمية جرائم دولية تستوجب المساءلة والمحكمة.

دمشق في 27/9/2011

المنظمات الموقعة:

1- المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الانسان والحريات العامة في سورية (DAD)

2- المنظمة العربية لحقوق الانسان في سورية

3- منظمة حقوق الانسان في سورية - ماف.

4- المنظمة الوطنية لحقوق الانسان في سورية.

5- اللجنة الكردية لحقوق الانسان في سوريا (الراصد).

6- لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان في سورية (ل.د.ح).

